

الحكم الشرعي لجراحة إصلاح غشاء البكارة  
دراسة فقهية مقارنة  
لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله مبروك النجار  
بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية  
الثالث عشر  
13 ربيع أول 1430هـ - 10 مارس 2009م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن سار على منوال شريعته واتبع منهاج دينه إلى يوم الدين.. وبعد:

فإن غشاء البكارة يمثل رمزاً لعفة الفتاة التي لم يسبق لها الزواج، ودليلاً على طهر سلوكها واستقامة مسلكها، ولهذا كانت المحافظة عليه تجسيداً لتلك المعاني، ودليلاً على أن الفتاة لم ترتكب من الأفعال ما ينال من عذريتها أو يمس مواطن الشرف والاعتبار فيها، ونظراً لما يمثله غشاء البكارة من أهمية في التكوين البدني والأدبي للفتاة، فقد تلففته أعراف الأمم التي استقام سلوكها على هدى أديان السماء، وجعلته قيمة اجتماعية تفخر بها العائلات، وتعزز بمحافظتها بناتهم عليها، كما تشمخ بها الأسر، وتعتبرها دليلاً على حسن التربية، وصلاح الأحوال، وتتويجاً لما آثروا التمسك به من القيم الرفيعة، والمثل الكريمة التي يتجاوز الشرف فيها مكان البكارة من الفتاة إلى كل أفراد أسرتها، وقد يكون المساس به مدخلاً لعداوات تزهق فيها الأرواح، وإحن تراق فيها الدماء، كما قد يكون وجوده في ليلة زفاف الفتاة لزوجها سبباً لقيام الأسرة، واستمرار مسيرتها، كما أن فقدته أو المساس به يمثل حجر عثرة أمام ثقة الزوج بمن اختارها شريكة لحياته، ويلقى به في أتون الشك والريبة اللذين لا تستقيم بهما حياة، ولا تستمر معهما عشرة، ومن ثم كان حرص الكثيرين - لا سيما أهل الفتاة - يقظاً متوثباً ليلة زفافها، ولا يهدأ لهم بال حتى يطمئنوا عليه، وليعلنوا على الملأ أنهم فخورون به سعداء بالمحافظة عليه، وليتلقوا التهاني من أحبائهم وجيرانهم وذوى المودة لهم.

### أهمية البكارة في الشرع والعرف:

**ويمكن القول:** إن لتلك الأعراف المتصلة بغشاء البكارة لمن لم يسبق لها الزواج وما يحيط به من المعاني الداعية للحرص عليه، والمحافظة على وجوده، صلة بالمبادئ الدينية والأحكام الشرعية المتعلقة بالمحافظة على العرض، والتمسك بالشرف والفضيلة، ليس لأنها من مكارم الأخلاق التي يعتز بها الناس ويفخرون، وإنما لأنها - مع ذلك - تمثل أحد الأعضاء الجسدية التي تنفرد بها المرأة، وتمثل أخص مواطن العفة والحياء من بدنها، ولهذا كان التعدي عليها بالإتلاف، أو اقرار إثم الزنى عملاً مؤثماً شرعاً، يستحق العقوبة المقررة لمن يعتدى على عرض أنثى بفعل الوقاع المحرم شرعاً، ويجب الضمان بالتعدي عليه، وفي هذا يقول ابن قدامة: وإن أكره امرأة على الزنا فأفضاها، لزمه ثلث ديتها ومهر مثلها؛ لأنه حصل بوطء غير مستحق ولا مأذون فيه، فلزمه ضمان ما تلف به كسائر الجنائيات، وهل يلزمه أرش البكارة مع ذلك؟ فيه روايتان: إحداهما: لا يلزمه؛ لأن أرش البكارة داخل في مهر المثل فإن مهر المثل أكثر من مهر الثيب، والتفاوت بينهما هو عوض أرش البكارة، فلم يضمه مرتين، كما في حق الزوجة، والثانية: يضمه؛ لأنه محل أتلفه بعدوانه فلزمه أرشه، كما لو أتلفه بإصبعه، وقال الشافعي: يضم؛ لأن

المأذون فيه الوطاء دون الفتق، فأشبهه ما لو قطع يدها<sup>(1)</sup>، وقول الشافعي هنا هو الذي عليه جمهور فقهاء الشافعية في قول ثان لهم، حيث ذهبوا فيه إلى أن الزوج إن أزال البكارة بيده، أو بغير ذكره يكون عليه أرش العذرة، وهو قول المالكية الذين ذهبوا إلى أن الزوج إن أزال بكارة زوجته بإصبعه تعمداً يلزمه حكومة عدل "أرش" يقدره القاضى، وأضافوا: أن إزالة البكارة بالإصبع حرام ويستحق الزوج التأديب بسببه<sup>(2)</sup>، وجاء في حاشية الروض المربع: "وفى أرش البكارة ثلث الدية"<sup>(3)</sup>، وذكر ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار: "ويعتبر مهر المثل في البكارة والثيوبه"<sup>(4)</sup>، ومفاد هذا: أن للبكارة قيمة محفوظة إذا وقع الاعتداء عليها فإنها تضمن بما يجبرها ويعوض المعانى المبنية عليها.

### البكارة رمز للشرف والسلامة:

وكما يبدو من تلك النصوص وغيرها فإن بكارة الفتاة - بجانب كونها رمزاً لعفتها وشرفها وظهارتها - تمثل أحد مكونات بدننا التي تستحق التعويض عنها إذا أزيلت عبثاً أو إذا وقع اعتداء عليها، ومن ثم يظهر جلياً أن للفتاة وأسررتها مصلحة في بقاءه، وفائدة ذات أبعاد مادية وأدبية في المحافظة عليه؛ كما أن للمجتمع كله مصلحة أدبية في المحافظة على بكارة بناته حتى تشيع الفضيلة فيهن، فلا تجد التيارات المنحرفة سبيلاً إليه، ولا تتال الأفكار الضالة من الأخلاق الفاضلة فيه.

### صعوبة بيان الحكم فى المسألة:

وإذا كان وجود غشاء البكارة فى الفتاة سليماً كما خلقه الله، يعد تجسيدا لكل تلك المصالح الفردية والأسرية والاجتماعية، تكون مسألة إعادة رتقه - مما يكون قد اعتراه من فتق أو إزالة بسبب من الأسباب المؤدية لذلك - أمراً مطلوباً بالقدر الذى تقتضيه المحافظة عليها.

بيد أن ذلك العمل قد لا يكون خالياً من المفسدات التى تجعل الركون إليه خالصاً مما يكدره، ولهذا يظل القول بمشروعيته أمراً يحتاج إلى بحث ودراسة، لا سيما بعد أن كثر النقاش فيه، واشتد الخلاف حول مشروعيته واحتد، وذلك ما سوف تتطوى عليه تلك الدراسة بعون الله وتوفيقه.

### خطة الدراسة:

وسوف تنقسم هذه الدراسة - بعد تلك المقدمة - إلى مبحثين:

**أولهما:** لبيان مناهج الحكم الشرعى فى جراحة رتق غشاء البكارة.

**ثانيهما:** لبيان أقوال الفقهاء فى مشروعية جراحة رتق غشاء البكارة وأدلتهم.

(1) المغنى لابن قدامة - ج2 - ص171 وما بعدها، طبعة هجر.

(2) يراجع: شرح مناهج الطالبين - ج4 - ص142 وما بعدها - طبعة الحلبي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ج4 - ص277 وما بعدها - طبعة دار الفكر، وكشاف القناع - ج5 - ص163 - طبعة الرياض.

(3) معين الحكام للطرابلسي - ج2 - ص398 - شرح زاد المستنقع الطبعة الثانية 1973، وحاشية ابن قاسم على الروض المربع - ج7 - ص274 - الطبعة الثالثة 1985م.

(4) حاشية ابن عابدين على الدر المختار - ج8 - ص461 وما بعدها - طبعة دار الثقافة والتراث، ج2 - ص331 - طبعة دار إحياء التراث العربى.





2. ارتفاع مهر البكر عن مهر الثيب: غالبًا ما يكون مهر البكر أكثر من مهر الثيب، ومن ثم كان فوات وصف البكارة على الزوج مما يضر به ماليًا، فيما لو دفع مهر بكر فاستبان أنها ثيب، ويكون له أن يسترد ما دفعه زائدًا على مهر مثل تلك الزوجة؛ لأنه قابل الزيادة بما هو مرغوب فيه، وقد فات فلا يجب بما قوبل به<sup>(1)</sup>، ولو اشترط الزوج بكارة الزوجة فوجدها ثيبًا، فقد اختلف الفقهاء في رد النكاح والرجوع فيه بسبب تخلف وصف البكارة، على قولين:

**أولهما: للحنفية:** وحاصل قولهم: أنه لا يثبت بتخلف شرط البكارة فسخ العقد، ووافقهم المالكية في ذلك، إلا إذا كان الأب يعلم بثيوبتها وكنتم، أو اشترط البكارة فوجدها ثيبًا سواء كان الأب يعلم بذلك أو لا يعلم، وهو أظهر القولين عند الشافعية والحنابلة<sup>(2)</sup>.

**ثانيهما: للمالكية** وحاصل قولهم: أنه يجوز فسخ العقد إذا كان الأب يعلم بثيوبة ابنته وكنتم، أو اشترط الزوج البكارة فوجدها ثيبًا، وهو قول ثان عند الشافعية والحنابلة<sup>(3)</sup>.

### دليل القول الأول:

وقد استدلت أصحاب القول الأول لما ذهبوا إليه: بأن زوال البكارة لا يفوت مقصود النكاح وهو الاستمتاع بالمرأة، وربما كان الاستمتاع بالثيب خيرًا من الاستمتاع بالبكر عند الرجل وحملًا لأمرها على الصلاح يمكن اعتبار أن البكارة قد زالت بوثبة فتكون بكرًا حكمًا<sup>(4)</sup>.

### دليل القول الثاني:

وقد استدلت أصحاب القول الثاني لما ذهبوا إليه بأن اختلاف الصفة في النكاح كاختلافه في العين؛ لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والمشاهدة<sup>(5)</sup>؛ كما أن البكارة وصف مرغوب فيه فلو فاتت لفاتت تلك الرغبة فيجوز الفسخ<sup>(6)</sup>؛ ولأن كتمان الأب مع علمه دليل على تعمد الغش فيرد عليه قصده، وفوات البكارة بالشرط يجيز الفسخ بتخلفه.

وإذا كان للبكارة تلك الأهمية في عقد النكاح، فإن تخلفها بالكتمان على الزوج يعد غشًا وتدليسًا في وصف مقصود، وينافي صدق البيان في علاقة لا يمكن أن تقوم إلا على الثقة والإخلاص، الأمر الذي يمثل تهديدًا خطيرًا لاستمرار الأسرة واستقرار أركانها.

### الرأى الراجح فى نظرنا:

(1) حاشية ابن عابدين - السابق - ج4 - ص48.

(2) حاشية ابن عابدين - السابق، والخرشى على مختصر خليل - ج3 - ص239 - طبعة دار صادر بيروت - وشرح منهاج الطالبين - السابق - ج3 - ص265، والمغنى لابن قدامة - السابق - ج5 - ص495.

(3) الخرشى على مختصر خليل - السابق؛ وشرح منهاج الطالبين - السابق، والمغنى لابن قدامة - السابق -.

(4) حاشية ابن عابدين - السابق -.

(5) شرح منهاج الطالبين - السابق -.

(6) المغنى لابن قدامة - السابق -.

ومع ذلك فإن الرأي الراجح في نظرنا هو القول الأول، وذلك لأنه هو الذى يتفق مع مقاصد التشريع الإسلامى فى المحافظة على بقاء الأسرة ما أمكن، وحمل ظاهر حال الناس على الصلاح مع إحسان الظن بهم، ولأن فسخ العقد قد يكون مدخلاً لانحراف المرأة إذا عزف عنها الخطاب بسبب ذلك.

3. أثر البكارة فى التعبير عن الرضا عند الزواج: وللبكارة أثر فى التعبير عن الرضا عند الزواج؛ حيث يعد السكوت معها قرينة على الرضا والتعبير عنه، وقد اتفق الفقهاء على أن سكوت البكر البالغة عند استئذنها فى النكاح يعد موافقة منها وتعبيراً عن رضاها به، وذلك لما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال: (الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها)<sup>(1)</sup>، فقد دلّ هذا الحديث الصحيح على أن البكر ينبغى أن يؤخذ إذنها فى أمر نكاحها وأن سكوتها عند أخذ الإذن بذلك يعد قرينة على الرضا أو تعبيراً عنه.

وهذا الحكم مبناه على ما عهد فى الفتاة من فرط الحياء لاسيما فيما يتعلق بمواطن العفة والحياء من بدنها وجوانب حياتها، ولم تعهد البكر صريحة فى تعبيرها عن رغبتها فى الارتباط برجل يمس بمواطن الحياء منها، ولهذا تجرى الإشارة فى ذلك مقام العبارة، والسكوت مقام الكلام، فجرى سكوتها على تلك الفطرة النسائية المعهودة فى كل عصر وجيل، ومثله الضحك دون سخرية، والتبسم، والبكاء بلا صوت لدلالة ذلك على الرضا ضمناً.

وإذا كان السكوت - فى جانب البكر - صالحاً للتعبير عن إرادتها، وذلك على أساس أنه سكوت فى موطن يقتضى الكلام فقام مقامه، فإنها لو عبّرت عن رأيها صراحة فلا تثريب عليها، ومدار ذلك على الأعراف وقرائن الأحوال فى البكاء والضحك، والصمت والكلام ويتعين الاحتياط عند ذلك لما يلمس منه رضاها الفعلى بالنكاح<sup>(2)</sup>.

وللبكارة فى عقد النكاح آثار أخرى تتعلق باشتراط الولى لتزويجها وهو ما مذهب إليه جمهور الفقهاء، وعدم اشتراطه عند أبى حنيفة حيث ذهب إلى أن للبكر الحرة البالغة العاقلة أن تزوج نفسها فإن زوجت نفسها من غير كفاء، أو بدون مهر المثل؛ فلوليها حق طلب الفسخ ما لم تحمل<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثانى

### مناط الخطاب الشرعى فى حكم

- (1) رواه مسلم من حديث ابن عباس، راجع: صحيح مسلم - ج2 رقم 1037 - طبعة الحلبي.
- (2) يراجع فى ذلك: حاشية ابن عابدين - ج2 - ص298، وحاشية الدسوقي - السابق - ج2 - ص224 وما بعدها، وقلبيوي وعميرة على شرح المنهاج - ج3 - ص223، وكشاف القناع - السابق - ج5 - ص43 وما بعدها.
- (3) وفى الإجماع على النكاح وعدمه، واشتراط البكارة ووجودها حكماً وأحكام كل ذلك: ابن عابدين - السابق - ص296 وما بعدها.

من الضروري أن يكون لجراحة رتق غشاء البكارة حكم شرعي، فهو عمل يصدر من مكلفين قد يقومون على سبيل الانفراد به، أو على سبيل الاشتراك فيه، ولما كان مبنى الحكم الشرعي على الخطاب المقرر له، أو الذي يستفاد منه، فإن ذلك يقتضى بيان المخاطبين به، حتى يكون ذلك الخطاب إنذاراً لهم، وإعذاراً واضحاً لمساءلتهم.

### موطن المساءلة في جراحة غشاء البكارة:

والمسئولية المقصودة لخطاب الشارع في مجال جراحة رتق غشاء البكارة لا تقوم إلا في الحالات التي تمثل تلك الجراحة فيها إضراراً بالغير، والغير فيها هو الذى يمكن أن يقع ضحية الغش في الزواج من فتاة يعتقد أن فيها من الأمانة والإخلاص ما تؤهلها للاقتران به، ويجعله حريصاً على الارتباط بها لتكون أمينة عليه فيما بقى له من عمره ورعاية في بيته لماله وأولاده وشرفه، وهذه المعانى إنما تجسد في فهمه من خلال ما يقصده فيها من وصف البكارة الذى يؤكد لها ويرسخها في كيانه، وإذا ما وجد غير ما يأمله، فإن ذلك سوف يمثل صدمة له، وخيبة لما كان يرجوه، ولا يظن بمن وقع في مثل هذا الفخ، واستدرج إلى ذلك الغش أن يقنع بما أصابه أو يرضى بما حيك له، ولا بد أن ينتهى الأمر إلى شقاق وِفراق، لا إلى لقاء ووافق لاسيما وأن زوال ذلك الغشاء سوف يلقي في روع الزوج من الشكوك ما يدفع به إلى تقويض الزواج.

### حالات زوال البكارة في المرأة:

وحالات زوال البكارة في المرأة قد تكون بسبب سوء السلوك وانحراف الأخلاق، وقد تكون من زواج سابق انتهى بأقرب الأجلين الطلاق أو الوفاة، وقد تكون بسبب لا يمت إلى سوء الأخلاق بصلة، وتعدر الفتاة بسببه، ويجدر بيان تلك الحالات الثلاث بشيء من التفصيل الذى يقتضيه حال هذا الموطن من البحث.

### أولاً: زوال غشاء البكارة بسبب سوء الأخلاق:

من المعلوم أن الغش في اختيار الزوجة هو الذى يجعل من إجراء تلك الجراحة أمراً بالغ السوء لمن يقوده حظه للوقوع فيه، فإذا ما خلت المسألة من الغش ولم يكن الدافع لتلك الجراحة عملاً يستر انحرافاً أخلاقياً، فإن وطأة المحذور من إجراءاتها سوف تقل حدة؛ بل وقد تتلاشى فلا يبقى لها في النفس أثر.

وعليه، فلو أن الفتاة أو أهلها كانوا يريدون من إجراء تلك الجراحة ستر انحراف الفتاة التي اشتهرت بذلك وشاع أمرها، وتسويق زواجها لمن تقدم للارتباط بها، يكون بيان الحكم الشرعي في تلك الحالة أمراً ملحاً؛ حيث تتازعه اعتباران متعارضان هما: مصلحة الفتاة التي زالت بكارتها في الستر على نفسها، ومصلحة من يتقدم للارتباط بها في أن يجد ما يرجوه من الثقة فيها، ووجود هذين الاعتبارين يحتاج إلى موازنة لبيان وجه الأولوية فيهما.



ولنفس المعنى الذى تقصد البكر للزواج من أجله، فإن بكارة المرأة إذا زالت بسبب مشروع، أو لا يمت لسوء الأخلاق بصلة، بأن كانت قد أزيلت بسبب معاشرة من زواج سابق، فإن الكتمان هنا يعد نوعاً من الغش أيضاً؛ لأن إصلاح الرتق سوف يحول الثيب إلى بكر بخلاف الحقيقة مما يرغب الخطاب فيها ويؤدى إلى رفع مهرها، ومن ثم يعتريه الوجهان المتعارضان من المصلحة الموزعة بين كل منهما بما يجعله بحاجة إلى موازنة ومفاضلة بين زيادة المهر على الزوج، وادعاء البكارة من المرأة كذباً.

### ثالثاً: زوال البكارة بسبب تعذر به الفتاة:

ولو أن الفتاة لم يكن قد سبق لها الزواج، وأزيلت بكارتها بسبب تعذر به، ولا يدل على انحراف أخلاقها، فإن إجراء الجراحة قد يكون حكمه أوضح، والوصول إليه أيسر؛ لأن مصدر القلق من إجرائها هو مظنة ستر الانحراف بها، وهو غير موجود فى تلك الحالة، وذلك مما يجعل الوصول إلى الحكم الشرعى الصحيح فيها أمراً ميسوراً.

ومن قبيل ذلك: زوال البكارة بالصدمة أو السقوط من مكان مرتفع، أو حمل شئ ثقيل، أو خطأ إجراء جراحة طبية، ويلحق بذلك الاغتصاب الذى يقع عليها بالإكراه ولا حيلة لها فى دفعه، وكذلك الاعتداء الذى يقع عليها وهى مخدرة أو نائمة<sup>(1)</sup>، أو وهى صغيرة يسهل خداعها؛ كما يمكن أن يلحق بذلك حالة الوقوع فى الزنا الذى لم يشتهر بين الناس، وذلك لتساويه مع الحالات السابقة فى رفع العنت عن الفتاة وأهلها إذا ما أرادت أن تستقيم على طاعة الله وتتحمل مسئوليتها فى قيام أسرة جديدة.

### المقصودون بخطاب الشارع فى جراحة غشاء البكارة:

والمقصودون بهذا الحكم هم أولئك الذين يقومون بتلك الجراحة أو يوافقون عليها، وهم- فى نظرنا- طرفان:

**أولهما:** المرأة التى تعنى بهذا الفعل، فهى المستفيدة منه، وهى التى تبدأ أولى مراحل تنفيذه، حيث تذهب إلى الجراح للقيام به، ورغم أن المصلحة من إجراء تلك الجراحة تتعلق بها وراجعة إليها، إلا أنها لا تمثل الفاعل الأسمى فيها؛ وإنما هى شريك فى القيام بها بالتحريض والمساعدة، فهى التى توافق عليها، وهى التى تسعى إلى الطبيب محرصة على فعلها، وراجية أن ينقذها من الورطة التى أوقعتها فيها، وهى التى تقدم الأجر له بما يغريه على إنجاز ما تطلبه؛ كما أنها هى التى تساعد على القيام بتلك الجراحة، حيث تمكنه من جسمها، وتخضع بإرادتها لما يقتضيه إتمام القيام بها.

ويشترك أهل الفتاة- حال علمهم- فى هذا القدر من صلة الفتاة بها؛ كما يدخل زوجها إذا أراد إعادة رتق غشاء بكارتها للاحتفال بيوم زواجه كما جرت عادة بعض المحدثين بذلك، واشتراكهم معها فى

(1) د. محمد نعيم ياسين- عملية الرتق العذرى فى ميزان المقاصد الشرعية- مجلة الحقوق جامعة الكويت- ص94- العدد العاشر- إبريل

فعلها قد يكون متوافقًا مع كافة عناصر الاشتراك، وهى الاتفاق والتحريض والمساعدة، وقد يكون متجاوزًا لها إذا كان لهم من التأثير على الفتاة ما يقنعها بالقيام، أو عدم القيام بها.

**ثانيهما:** الطبيب الذى يجرى تلك الجراحة؛ لأنه الفاعل الأسمى فيها، وبدون قبوله للقيام بها، لا يكون من الممكن أن تتم، ولو أنه لم يرد أن يقوم بها لأمكنه أن يقنع الفتاة بما يمكن أن يعود عليها من المضار الصحية، وهى ما قد يكون دافعًا لإقلاعها عنها وعدولها عن إجرائها، وللطبيب - بحكم صلته بمريضه - قدر كبير من الهيمنة على إرادته وشخصيته بما يجعل لقراره فى أمر إجراء تلك الجراحة القول الفصل، ومن ثم كان توجيه الخطاب له فى بيان حكم تلك الجراحة أمرًا مؤكدًا، ويدخل معه فى المساءلة عن هذا الحكم أولئك الذين يساعدونه فى إجراء الجراحة من طاقم التمريض وأصحاب المستشفى الذى تجرى فيه تلك الجراحة، ومن يقدمون له الأجهزة والأدوات التى يمكنه من القيام بها، فإن هؤلاء جميعًا يعدون مشاركين للطبيب بالمساعدة فى إجرائها، ويكونون جميعًا مقصودين بخطاب الشارع الحكيم - سبحانه - فى بيان إجرائها، والوصف الشرعى لها، فإن كان بالإباحة فعلوها، وإن كان بالتأثيم تركوها، ويكون بيان هذا الحكم بعد تحديد مناطه والمخاطبين به أمرًا مهمًا.

## المبحث الثانى

### أراء الفقهاء فى حكم

### جراحة رتق غشاء البكارة

يقتضى بيان تلك الآراء تحديد موضوع الحكم ومحلّه فى هذا الموضوع، وهو الجراحة الطبية المتعلقة بإصلاح الفتق العذرى وخصائصها، وتحرير محل النزاع بين الباحثين فى المسألة؛ وذلك على نحو يبين ما اتفقوا على حكمه فيها جوازًا أو منعًا، وما اختلفوا فيه وأدلتهم مع مناقشتها وبيان الرأى الراجح منها؛ وذلك فى مطلبين، أولهما: للتعريف بجراحة إصلاح الفتق العذرى وبيان خصائصها، وثانيهما: لبيان تحرير محل النزاع فى حكم جراحة رتق غشاء البكارة.

## المطلب الأول

### التعريف بجراحة الرتق العذرى

### وبيان خصائصها

موضوع الحكم فى هذا الموضوع محلّه الجراحة الطبية التى تجرى لإصلاح الرتق الذى طرأ على غشاء البكارة فى المرأة بمزيل أدى إليه أو فعل تسبب فى فتنه فيكون الرتق بالجراحة هو الفعل الذى يصلح ذلك الفتق، وقد عرف الفقهاء موضوع الحكم فى اللغة واصطلاح الفقهاء على نحو يجعل من المفيد أن تشير إليه:





## حكم جراحة رتق غشاء البكارة

هناك حالتان اتفقت كلمة الباحثين على حكم إجراء جراحة رتق غشاء البكارة فيهما، الأولى: بعدم الجواز مطلقاً، ونحن لا نوافقهم فيما ذهبوا إليه لضعف أدلتهم على ما اتفقوا عليه، والثانية: بالجواز؛ وذلك لانقضاء علة التدليس فيها ورجحان جانب الستر في صاحباتها، وفيما عدا هاتين الحالتين وقع الاختلاف بين الباحثين حول مدى جواز إجراء تلك الجراحة فيها، ويجدر بيان ذلك في فرعين كالتالي:

### الفرع الأول

#### حالات الاتفاق في حكم جراحة

##### رتق غشاء البكارة

هناك حالتان يمكن أن تستوعبا عدداً من الأمثلة، اتفقت كلمة الباحثين المعاصرين حول حكمهما، وهما:

الأولى: حالة تلك التي زالت عذريتها واشتهرت بالزنا ولم يعد لإصلاح سمعتها أو الستر عليها رتق لعذريتها أو غيره.

والثانية: حالة من زالت عذريتها بسبب تعذر به ولا يمت للخيانة أو التدليس أو سوء الأخلاق بصلة، لكن يخشى عليها من مضار المعوقات الاجتماعية التي لا ترحم - بحكم الأعراف والعادات - من زالت عذريتها دون أن يسبق لها الزواج، والتي لا تقبل أي تبرير له، ويغلب عليها سوء الظن أكثر من الإحسان فيه، وبيان ذلك في مقصدين:

### المقصد الأول

#### منع إجراء الجراحة لمن زالت

##### عذريتها بسبب سوء سلوكها

إذا كانت المرأة قد زالت عذريتها بسبب سوء سلوكها، واشتهر أمر انحرافها وممارستها للفحش بين الناس، فإن إجراء الجراحة التي تعيد لها العذرية سوف يؤدي إلى ستر أمور مشينة عن علم من يريد أن يرتبط بها، وهو لا يقبل بغير استقامة سلوكها طريقاً لذلك، ولو أنه علم عنها أنها ليست عذراء ما أقدم على الارتباط بها ولفرّ منها كما يفر من المجزوم فراره من الأسد، لاسيما إذا كانت قد فقدت عذريتها بسبب انحراف سلوكي اشتهر بين الناس، ومثل تلك التي زالت بكاريتها بسبب زنا اشتهر بين الناس لن يجدى الترقيع أو الإصلاح أو الرتق بالجراحة معها شيئاً؛ ولذلك اتفقت كلمة الباحثين المعاصرين على أنه لا يجوز رتق غشاء البكارة في تلك الحالة<sup>(1)</sup>؛ لأن أمرها إذا كان مفضحاً لم يكن للستر عليها فائدة، ولن يكون للجراحة الساترة لفتق بكاريتها أثر في إشاعة حسن الظن بين الناس حيث شاعت دوافع سوء الظن

(1) في هذا الرأي د. محمد نعيم ياسين - عملية الرتق العذري - السابق - ص 101.





وهو قول الشافعي، وقال غيره: الناسخ قوله- تعالى:- **جَأ ب ب ج** (1)، فدخلت الزانية في أيامى المسلمين، والثانى: أن المراد بالنكاح هنا الوطء، والمراد أن الزانى لا يطاوعه فى الفعل إلا مثله، أو مشركة لا ترى للزنا حرمة، ومما رجح ذلك قوله- تعالى:- **ج د ث ذ ز ح** يعنى الذين امتثلوا الأوامر واجتنبوا النواهى (2)، الثالث: أن هذا كان قضية عين فى نسوة تتزوج إحداهن الرجل على أن تنفق عليه من كسب زناها، ودليل ذلك أن نزول الآية كان بسبب ذلك (3)، ثم يقول الشوكانى: الجمهور على حمل الآية على الذم لا على التحريم، وحكى فى البحر عن على، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وسعيد بن المسيب، وعروة، والزهرى، والعترة، ومالك، والشافعى، وربيعه، وأبى نور أنه لا تحرم المرأة بالزنا لقوله- تعالى:- **ج ن ث ذ ز ح** (4)، ومن المؤكد أن هذه الأدلة الكريمة لا تفيد القطع فيما انتهى إليه القائلون بعدم الجواز، وإذا تردد الأمر بين الستر والفضح يكون الستر هو الذى يتعين المصير إليه فيجوز إجراء الجراحة لمن اشتهر أمرها بالزنا أخذاً بيدها على طريق الاستقامة وعوداً لها على محاربة الشيطان.

إن ستر المسلم على نفسه واجب، وإذا كان قد أخطأ بفضح نفسه فلا يجوز أن يرد عليه المجتمع بمثل ما أخطأ؛ بل بإصلاح خطئه.

### رأينا فى المسألة:

ولهذا نرى أن إجراء جراحة رتق غشاء البكارة لمن اشتهرت بالزنا أمر جائز ولأنها تشملها أدلة الجواز فى الحالات الأخرى.

ومثلها فى الحكم من قدمت للقضاء فى جريمة الفحشاء وقرأ الناس خبرها على صفحات الجرائد السيارة، أو أشيع أمرها على قنوات البث الفضائية أو المحلية.

### المقصد الثانى

#### الجواز فى الحالات التى لا تمس

#### الأخلاق وتعذر فيها الفتاة

هناك حالات يصاب فيها غشاء البكارة بالفتق دون أن يحدث للمرأة ما يدل على سوء أخلاقها أو انحراف طبيعتها؛ وذلك كما لو حدث الرتق كعيب خلقى ولدت به الفتاة؛ فإن لكل امرأة غشاء بكارتها الخاص بها والذى يختلف عن الأخرى بما يميزه عنها كالبصمة الخاصة الذى يميز كل امرأة عما سواها،

(1) سورة النور، الآية: 32.

(2) القرطبى- الجامع لأحكام القرآن- ج2، ص167 وما بعدها طبعة الهيئة المصرية للكتاب، والشوكانى- السابق- ص165.

(3) المرجع نفسه- ص164.

(4) المرجع نفسه، والآية من رقم 24 سورة النساء- د. محمد نعيم- المرجع نفسه- ص106 وما بعدها.



ومن ثم فإنه يحتمل في أصل خلقته أن يكون به بعض التمزق<sup>(1)</sup>، أو أن يكون غشاء البكارة مسنن الحواف فيبدو وكما لو كان ممزقًا بفعل فاعل<sup>(2)</sup>.

وقد يحدث تأكل الغشاء بسبب حادث يصيب منطقة الفرج عندما تسقط الفتاة على جسم صلب بارز والساقان متباعدتان، أو مرض الفتاة بالغرغرينا أو التقرحات أو الجمرة الخبيثة<sup>(3)</sup>، أو بسبب إدخال جسم غريب من قبل صاحبتها لاختلال عقلها أو وهن قواها الذهنية، ومن ذلك أن يقع الفتق في سن مبكرة، أو يتم الرتق بحضور الزوج وموافقته، أو بسبب استئصال أورام، أو نتيجة التعذيب، أو بسبب الاغتصاب كما حدث لفتيات البوسنة والهرسك<sup>(4)</sup>، أو أن يكون الغشاء مسدودًا عديم الفتحات ويحجز دم الحيض مما يؤدي إلى انتفاخ بطن الفتاة، ويحتاج تصريفه إلى عملية فتق له حتى يتم تصريف الدم وتتجو من الهلاك ولمنع تجمعه مرة أخرى<sup>(5)</sup>، وهي كلها حالات تعذر فيها الفتاة.

### أدلة جواز الجراحة في تلك الحالة:

ومما يدل على جواز الجراحة في تلك الحالة أنها لن تتطوى على غش، ولن تمثل تدليلاً من قبل الفتاة أو أهلها؛ لأنها حسنة السلوك، ولا يوجد في سلوكها ما يؤخذ عليها، ومن ثم انتفى المبرر الذي من أجله قال المانعون بعد جواز إجرائها، ومع ذلك فإنه يمكن أن يستدل للجواز هنا بما يلي:

أولاً: أن ما حدث للغشاء من فتق في تلك الحالة قد وقع قهراً على الفتاة دون إرادة منها، ودون اختيار لها، ومن ثم صار كالمرض الذي يقع على المريض ويجيز له طلب الشفاء بالعلاج والتداوي منه<sup>(6)</sup>.

ثانياً: أن لأصحاب تلك الحالات حقاً في الستر عليهن، وهذا الحق ثابت بأدلة قوية من كتاب الله - تعالى - وسنة نبيه ﷺ، ومن تلك الأدلة: في الكتاب قول الله - تعالى -: **﴿لَوْ لِي بُيُوتٌ لِي نُدِيَ فِيهَا لَأَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**<sup>(7)</sup>؛ فقد تواعد الله من يعملون على إشاعة الفحش في مجتمع المؤمنين بما يجعل كل عمل مؤد إلى منع ذلك من مطلوبات الشارع، ومنه إجراء ما يستر العرض، ويقطع قالة السوء، وإجراء جراحة الترقيع التي لن يضار بها أحد ولن يقصد بها غش، ومن السنة قوله ﷺ: (من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة)<sup>(8)</sup>، وقوله ﷺ: (لا يستر عبد عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة)<sup>(1)</sup>، ولما

(1) د. عبد الحميد المنشاوي - الطب الشرعي - ص296- دار الفكر الجامعي، وفي تفصيل أكثر، راجع: د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص200 وما بعدها.

(2) د. هشام فرج - الجريمة الجنسية - ص136 - الطبعة الأولى إبريل 2005م.

(3) من أصحاب هذا الرأي: د. عز الدين التميمي - رتق غشاء البكارة من منظور إسلامي - سلسلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عام 1987- ص563 وما بعدها، والشيخ محمد المختار السلامي - الطبيب بين الإعلان والكتمان - المرجع نفسه - ص81، د. إبراهيم الجمال وآخرون - المرجع نفسه - ص508 وما بعدها، والمراجع المشار إليها في حاشيته بتلك الصفحات.

(4) د. محمد السلامي - السابق - ص81.

(5) د. هشام فرج - المرجع نفسه - ص136 وما بعدها.

(6) د. محمد السلامي - السابق - ص81.

(7) سورة النور، الآية: 19.

(8) رواه مسلم، راجع النووي - رياض الصالحين - السابق - ص136.

روى أنه p قال لأبى هزال الذى أغرى ماعراً وحرصه على الاعتراف بما وقع منه من إثم الزنى: (لو سترته بثوبك لكان خيراً لك)<sup>(2)</sup>، فإن هذه الأدلة وغيرها تدل على أن ستر الإنسان على نفسه واجب؛ كما تدل على أن ستر المجتمع عليه أوجب؛ لأن نشر ما قد يكون قد اقترفه من المفاسد سوف يحرض ذوى النفوس الضعيفة لفعل مثله، ومن ثم فإنه يدخل فى باب إشاعة الفحش المتوعد عليه، وهتك الستر المنهى عنه، ومن باب الستر محو الآثار التى قد توصل إليه، ومنها فتق غشاء البكارة، فيجوز إجراء الجراحة الطبية المصلحة له.

والستر إذا كان مطلوباً بحق من تورطوا فى المعاصى فإنه يكون مطلوباً بحق من لم يقترفوها من باب أولى<sup>(3)</sup>؛ ولأن الستر عليهن يحميهن من مؤاخذات ظالمة، وأن هذا الرتق يساعد الفتيات على العفة والطهارة<sup>(4)</sup>.

## الفرع الثانى

### حالات الاختلاف فى حكم

#### إجراء جراحة الرتق العذرى

فيما عدا الحالات التى جرى الاتفاق على حكم إجراء جراحة الرتق العذرى فيها بالجواز وعدمه، تبقى بعض الحالات التى اختلف فيها الباحثون المعاصرون؛ حيث رأى بعضهم جواز إجراء تلك الجراحة فيها<sup>(5)</sup>، ورأى آخرون عدم جواز ذلك<sup>(6)</sup>، ومن تلك الحالات: إصلاح الفتق العذرى الذى حدث بسبب واقعة زنا لم يشتهر بين الناس، فقد اختلفت كلمة الباحثين فيها إلى قولين، قول بعدم الجواز مطلقاً، وقول بالجواز، والذين قالوا بعدم الجواز ألقوا بها كل حالات إجراء تلك الجراحة ومنها تلك التى وقع الاتفاق على حظرها، وتلك التى يبدو - جلياً - وجه الجواز فيها؛ حيث منعوا إجراء تلك الجراحة فى جميع حالاتها، وترك حال الغشاء على ما هو عليه مهما كانت النتائج التى تترتب على بقاءه ممزقاً، فإنها - فى نظرهم - لن ترقى إلى مرتبة المفاسد التى سوف تترتب على إصلاحه، ويمكن بيان كل قول وأدلته فى مقصدين كالتالى:

### المقصد الأول

#### أدلة القائلين بعدم جواز إجراء

- (1) رواه مسلم، راجع النووى - السابق - ص 135.
- (2) رواه الإمام مالك فى الموطأ - ص 223 - رقم 701 - الطبعة السادسة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (3) د. محمد نعيم ياسين - أبحاث فقهية فى قضايا طبية معاصرة - مرجع سابق - ص 229.
- (4) د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص 221، ص 234 والمرجع المشار إليها بالحاشية.
- (5) من أصحاب هذا رأى: د. محمد نعيم ياسين - أبحاث فقهية فى قضايا طبية - مرجع سابق - ص 255 وما بعدها، حيث يرى أن إجراء الجراحة أولى فى تلك الحالة، ويوافقه فى هذا رأى: د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - حاشية - ص 210 وما بعدها.
- (6) من هذا رأى: الدكتور محمد الشنقيطى - أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها - ص 407 - مكتبة الصديق بالطائف، والدكتور عز الدين التيمى - المرجع السابق - ص 563.

استدل أصحاب الرأي القائل بعدم جواز إجراء تلك الجراحة من السنة والمعقول وذلك كما يلي:

### أولاً: من السنة النبوية:

1. بما روى عن أبي هريرة  $\tau$  أن رسول الله  $\rho$  قال: (من غشنا فليس منا)<sup>(1)</sup>.

ووجه الدلالة في هذا الحديث الشريف على المطلوب:

أن النبي  $\rho$  قد بين أن من يغش المسلمين فليس منهم، أي خارج عن جماعتهم أو هو عدو لهم، كما في قوله- عليه السلام-: (من حمل علينا السلاح فليس منا)<sup>(2)</sup>، والخروج على المسلمين ومعاداتهم حرام، فيكون الغش حراماً، وهذا مما لا خلاف فيه، وقد جاء تحريم الغش في الحديث عامّاً، فيشمل غش الأشياء كما يشمل غش الأشخاص، والخطر في الحالة الأخيرة أولى؛ لأنه يؤدي إلى خراب البيوت وتعطيل الفتيات عن ممارسة دورهن بالزواج، فيكون الخطر فيهن أقوى وأوضح، وإجراء جراحة إصلاح الغشاء العذري من هذا القبيل، فيكون منعها داخلاً ضمن وجه الدلالة فيه.

وللزوج حق الفسخ إذا اشترط أن تكون زوجته عذراء، ثم استبان له خلاف ذلك، وإجراء الطبيب لتلك الجراحة يفوت عليه الحق، ويخدعه حين يوهمه أنها عذراء، وهي ليست كذلك<sup>(3)</sup>.

### مناقشة الاستدلال بهذا الحديث الشريف:

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال بأن الغش المنهى عنه هو الذى يتعلق بعوارض النفس الإنسانية من الأشياء التى تقوم بها كالسلع والمصنوعات وما إليها، وهذا المعنى بعيد عن موضوع بحثنا؛ لأنها تتعلق بجراحة تقوّم خلا حدث في الحياة، ولو ترك وشأنه لأدى إلى مضار سوف تطيح بها، ولهذا كان اللجوء إليه سداً لذريعة تلك المفسدات الكبرى، والقول بأنه غش فيه مصادرة على المطلوب من النظر في حقيقته وما يكتنفه من المصالح الكبرى المتلبسة ببعض المفسدات التى لا يمكن أن تؤثر على حكمه طالما غلبت المصلحة فيه على المفسدة، والقول بأن فيه غشاً يراعى جوانب المفسدة ويترك وجوه المصالح الكثيرة الموجودة منه، ومثل هذا النظر لا يمكن أن يؤدي إلى حكم صحيح.

ثم إن معنى الحديث لا يفيد ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي؛ فعبارة: فليس منا، جاءت في لفظ لمسلم: "فليس منى"، معناه ليس ممن اهتدى بهدى، واقتدى بعلمى وعملى وحسن طريقتى - كما يقول الرجل لولده إذا لم يرض فعله: لست منى<sup>(4)</sup>، والاهتداء بهديه  $\rho$  يعنى أن يراعى من يقتدى به وجوه المصالح والمفسدات في الأمور، فإن غلبت المصلحة في الشيء على المفسدة أخذ به، وإن كانت الأخرى

(1) رواه الجماعة إلا البخارى والنسائى، راجع: نيل الأوطار للشوكانى - ج5 - ص239.

(2) المرجع نفسه ص240.

(3) د. محمد نعيم ياسين - عملية الرتق العذري - السابق - ص92، والموسوعة الفقهية الكويتية - ج8 - ص180.

(4) الشوكانى - السابق - ص240.

تركه إعمالاً لمنهجه - عليه السلام - في نبذ الفساد والبعد عنه، والذين يقولون إن في إجراء تلك الجراحة غشاً خالصاً دون أن يبرزوا ما فيها من جوانب المصلحة لم يراعوا هذا الهدى النبوي، وعليه لا يكون هذا الحديث دالاً على ما ذهبوا إليه، وما قيل من أن للزوج حق الفسخ إذا اشترط أن تكون زوجته بكرًا وتبين له خلاف ذلك، فإن هذا القول ليس عملاً بالراجح من أقوال الفقهاء؛ وإنما هو عمل بالرأى المرجوح بل الضعيف والذي يخالف رأى جمهور أهل العلم في المذهب الحنفي والمالكي والشافعي، وأحد قولين للإمام أحمد<sup>(1)</sup>، وعلى فرض تساوى القولين، فإنه لا ينكر المختلف فيه، ومن ثم يكون للعمل بالقول الآخر - وجه - يرقى به إلى الجواز.

2. وبما روى عن أم كلثوم - رضى الله عنها - أنها سمعت رسول الله  $\text{p}$  يقول: (ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يبلغ خيراً)، متفق عليه، وزاد مسلم في رواية: (قالت أم كلثوم: ولم أسمعته يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث: تعنى الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها)<sup>(2)</sup>.

### وجه الدلالة في هذا الحديث على المطلوب:

قال الذين لا يجيزون إجراء جراحة رتق غشاء البكارة: إن الكذب حرام بالإجماع؛ لأن المؤمن لا يكون كذاباً؛ ولأن الكذب هو أس جميع الموبقات، وقد بين الحديث أن هناك حالات مستثناة من حرمة الكذب، فيجوز فيها أن يقع، وليست عملية ترقيع غشاء البكارة من بينها، فتكون باقية على أصلها وهو الكذب الذي يستر حقيقة مرة هي ثوبه الفتاة، ويظهر ما يخالفها وهي البكارة، والكذب حرام، فتكون حراماً<sup>(3)</sup>.

### مناقشة الاستدلال بهذا الحديث:

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال، بأن تلك الاستثناءات ليست من قبيل الكذب المحرم؛ لأنها ليست منه، أو ليست كذباً؛ لأن الكذب هو الإخبار بما يخالف الواقع على وجه يتمحض ضرراً، فإذا خلا من الضرر، بأن كان لمصلحة غالبية ترجى منه لا يكون من قبيل الكذب المحرم؛ بل يكون عملاً صالحاً، ولا يقتصر حكمه على الإباحة فقط؛ بل قد يكون واجباً، كما في الكذب على الأعداء في الحرب، فإنه ليس مباحاً؛ بل هو واجب حماية للدين وأرواح المسلمين وإجراء جراحة رتق غشاء البكارة من هذا القبيل؛ لأنه يتمحض عن مصالح غالبية أو خاصة، وذلك في الحالات التي لا ينطوي فيها على غش أو تدليس أو ستر لانحراف في الفتاة، وحيث لم يكن ذلك من قبيل الكذب - أصلاً - فلا يسرى عليه حكمه، ولا يكون حراماً؛ بل يكون على أصل ما وردت به تلك الحالات الثلاث، وهي الإباحة، أو الوجوب إذا كان المقصود من إجراء الجراحة دفع ضرر محقق لا مناص من دفعه إلا بها.

(1) الموسوعة الفقهية الكويتية - ج8 - ص180، والمراجع المشار إليها فيها.

(2) النووي - رياض الصالحين - السابق - ص499.

(3) في هذا المعنى: د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص214.

إن مناط الكذب المحرم هو ستر الحقيقة، وهذا الستر لا محل له في حالة ما إذا كان القصد من الجراحة إزالة فتق لم ينشأ عن انحراف؛ وإنما بسبب تعذر به الفتاة ولا يسوغ محاسبتها عليه كتلك الحالات التي تجرى بها المقادير، وتسوق أحداثاً غير إرادية من قبلها، وتؤدي إلى فتق غشاء بكارتها، فقد روى الزهري أن رجلاً تزوج امرأة فلم يجدها عذراء كانت الحيضة قد خرقت عذريتها، فأرسلت إليه عائشة -رضي الله عنها: إن الحيضة تذهب العذرة يقيناً، وعن الحسن الشعبي وإبراهيم في الرجل إذا لم يجد امرأته عذراء ليس في ذلك شيء؛ لأن العذرة تذهبها الوثبة، وكثرة الحيض، والتعنيس، والحمل الثقيل<sup>(1)</sup>، والتعميم في بيان الحكم غير صحيح؛ كما أن التخصيص فيه بدون مخصص وهو لا يجوز، وعليه يكون الحديث غير دال على المطلوب.

### ثانياً: من المعقول:

وقد استدل القائلون بعدم جواز إجراء تلك الجراحة من المعقول فقالوا:

1. إن رتق غشاء البكارة قد يؤدي إلى اختلاط الأنساب من جهة أن المرأة قد تحمل من الجماع السابق، ثم تتزوج بعد رتق غشاء بكارتها، وهذا يؤدي إلى إلحاق هذا الحمل بالزواج واختلاط الحلال بالحرام<sup>(2)</sup>.

### مناقشة هذا الاستدلال:

وما ساقه المانعون لإجراء تلك الجراحة من هذا الوجه سقيم، ولا يمت لموضوع اختلاط الأنساب بصلة؛ لأن لإثبات النسب أسباباً محددة في الشرع لا تتوقف على وجود البكارة أو عدم وجودها؛ بل إن البكر قد تحمل في بعض الحالات التي يحدث العلق فيها من انفلات نطفة الزوج من فتحة التي يخرج منها دم الحيض كل شهر، والبول كل وقت، ومن ثم لا صلة له بإثبات النسب أو باختلاطه، وحيث كان أمره مع النسب كذلك، لا يكون للتمحك في إلصاق جراحة العذرية به معنى، وعلى هذا يتعين رده؛ لأنه يحرم مباحاً، وتحريم المباح مثل تحليل الحرام كلاهما لا يجوز.

2. قالوا: إن هذه العملية تسهل للفتيات ارتكاب جريمة الزنا، لعلمهن بأن رتق غشاء البكارة ممكن بعد الجماع<sup>(3)</sup>.

### مناقشة هذا الاستدلال:

والاستدلال بهذا الوجه من المعقول مردود بأن فيه من التخيل والافتراض ما لا يلائم الواقع؛ لأن الانحراف في ذاته ليس سهلاً على الفتاة التي أودع الله داعي الفطرة العفيفة بين جنباتها، والتي يغلبها الشيطان ويسوقها الهوى لارتكاب هذا الفعل المنافي لتلك الفطرة الكامنة في أعماقها لن تنتظر إجراء

(1) المغنى لابن قدامة ج3- ص422- دار الكتاب العربي بيروت سنة 1986.

(2) د. عز الدين التميمي - السابق - ص57 وما بعدها، د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق -، د. محمد الشنقيطي - السابق - ص404.

(3) د. محمد الشنقيطي - السابق -، د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق -.

جراحة تستتر بها، فالتحريم لتلك العلة فيه من القصور ما لا يصلح لإسناد الحكم إليه؛ لأنها قاصرة؛ بل وموهومة، وعليه لا يكون للتعليل بها معنى، ولا تصلح لما سيقت له، وهو منع إجراء تلك الجراحة؛ بل إن المرأة قد تعاشر جنسيًا لسنوات عدة دون أن يحدث تمزق لغشاء بكارتها؛ بل قد يظل هذا الغشاء سليمًا عقب الإجهاض(1).

3. قالوا: إن في إجراء تلك الجراحة عونًا على المنكر، وتشجيعًا للأطباء على القيام بعمليات الإجهاض، وإسقاط الأجنة بحجة الستر(2).

### مناقشة هذا الاستدلال:

ولا يستقيم القول بأن إجراء جراحة رتق غشاء البكارة، فيه عون على المنكر أو اطلاع على العورة كما قالوا؛ لأن المنكر لا يكون منكرًا إلا إذا خلا من المصالح واستغرقتة المفساد، وهذه الجراحة ليست كذلك؛ بل إن فيها نفعًا يفوق مفسدة الاطلاع على العورة، ويبرر وجوده إذا حصل، وفي هذا يقول العز بن عبد السلام: كشف العورة والنظر إليها مفسدتان محرمتان على الناظر والمنظور إليه لما في ذلك من هتك الأستار لكنه يجوز لمصلحة أرجح مثل: المداواة، والشهادة على العيوب وغيرهما؛ فهذا يبرر النظر إلى العورة(3).

وما يقال من أن فيه تشجيعًا للأطباء على إجراء عمليات الإجهاض، يعد قولًا مغرًا في الافتراض والخيال؛ لأن من يريد الانحراف من الأطباء لن ينتظر فتوى تحفزه للانحراف؛ بل إنه لو كان منحرفًا لما عنى بالبحث عن الحكم الشرعي فيما يريد أن يقدم عليه من الجراحات، ولو استمر هذا الافتراض على شروده لقلنا إن الطبيب لن يقف عند حد إصلاح الفتق العذري، أو الإجهاض؛ بل سيتجاوز هذا النطاق إلى سرقة أعضاء المرضى؛ بل وإلى قتلهم، فهل إباحة ترقيع الغشاء ستكون هي السبب في ذلك؟ إن تحميل أمرها ما لا يحتمله لن يساعد على استخراج حكم فقهي صحيح؛ ولهذا كان أسلوب استنباط هذا الحكم غير صالح لما أقيم له، ومن ثم يبطل ما ترتب عليه.

### ثالثًا: من قواعد الفقه الكلية:

كما استدل القائلون بعدم جواز إجراء الرتق العذري بقواعد الفقه الكلية فقالوا: إن من بين تلك القواعد المؤيدة لما ذهبوا إليه ما يلي:

#### 1. الضرر لا يزال بالضرر:

(1) وهناك حالات عديدة تدل على ذلك، د. عبد الحميد المنشاوي - الطب الشرعي - مرجع سابق - ص 299 وما بعدها.

(2) د. عز الدين التميمي - السابق -، د. محمد الشنقيطي - السابق -، د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق -.

(3) قواعد الأحكام في مصالح الأنام - ج 1 - ص 115 - السابق.

ومن مقتضى تلك القواعد، إن ضرر حدوث فتق غشاء العذرى للفتاة، لا يجوز إزالته بضرر إلحاق الغش بالزوج، فلا يجوز فعله، وذلك مجمل ما قالوه<sup>(1)</sup>.

### مناقشة الاستدلال بتلك القاعدة:

ويمكن أن يرد على هذا الاستدلال، بأن الضرر الحادث للفتاة بسبب الفتق العذرى، لن يزال بضرر إلحاق الغش بالزوج؛ لأن الغش غير موجود وغير حاصل، لاسيما إذا كانت الفتاة حسنة السلوك، أو ترغب فى التوبة التى فتح الله أبوابها لكل عاص على مصراعيه.

### 2. يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام<sup>(2)</sup>:

لقد استدلت القائلون بعدم جواز إجراء تلك الجراحة بالقاعدة الفاضية بأنه: يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام، وقالوا- تطبيقاً لذلك:- إن فتح الباب لرتق غشاء البكارة بحجة الستر على الفتاة، ودفع الضرر عنها، يمثل ضرراً خاصاً يقوم على حساب ضرر عام يتمثل فى فتح أبواب الشر على المجتمع، فيتعين تحمل الضرر الخاص للفتاة منعاً لهذا الضرر العام<sup>(3)</sup>.

### مناقشة الاستدلال بتلك القاعدة:

ويمكن أن يناقش استدلال القائلين بعدم الجواز بأن ما يقال عنه ضرر عام، إنما هو فى حقيقة الأمر مصلحة عامة؛ لأن قيام الطبيب بإخفاء تلك القرينة الوهمية فى دلالتها على الفاحشة، له أثر تربوى ومردود حسن فى المجتمع؛ لأنه يرسخ فى أذهان أبنائه وبناته أهمية اعتزاز الفتاة بعذريتها ويمنع عنه تلك الهجمة اللاأخلاقية التى تروج عن غشاء البكارة بأن التمسك به فكرة رجعية وبالية لم يعد لها قيمة فى ظل التطور الاجتماعى الذى يدعو إلى الصداقة والعلاقات المتحررة بين الشباب والفتيات، وترك الأغشية العذرية الممزقة على ما هى عليه يساعدهم على تلك النحلة الضالة، ومن ثم يتعين منعه.

ولا يسوغ القول بأن تتحمل الفتاة ضرراً يحكم عليها بالإعدام النفسى والاجتماعى بسبب عادات وثقافات لا تملك حيالها شيئاً، ولا إرادة لها فيها، لمجرد أن يهنأ المجتمع الذى تعيش فيه ويسعد بمقولة أنه لن يقلق من مطاردة تلك العمليات المكدرة للنظافة الأخلاقية فيه، وأن السكوت عليها وتركها سوف يؤدى إلى بث الطمأنينة على الاستقرار الخلقى الرفيع بين جنباته، وعليه لا يكون الاستدلال بتلك القاعدة الفقهية سائغاً ولا مقبولاً.

### المقصد الثانى

#### أدلة القائلين بجواز إجراء

#### جراحة إصلاح غشاء البكارة

(1) الأشباه والنظائر - لابن نجيم - السابق - ص95، وراجع فى الاستدلال بها: عز الدين بن التميمي - السابق - ص571 وما بعدها، د. محمد

الشنقيطى - السابق - ص405، د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص215.

(2) الأشباه والنظائر للسيوطى - السابق -.

(3) فى هذا المعنى: د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص216.





وإذا كان الظن السيئ بالناس ممنوعًا، كان ما يحول دونه مطلوبًا، فكل أمر يقي الناس من الوقوع في سوء الظن يتعين فعله، ومن ذلك إجراء جراحة الرتق العذري، كما أن زوال الغشاء ليس دليلًا مؤكدًا على الانحراف وسوء الخلق، ومن ثم فإنه لا يجوز أن يكون مدعاة لسوء الظن بها، وحيث كان كذلك فلا مانع من إصلاحه منعًا لهذا السوء.

### ثانيًا: من السنة النبوية:

1. بما روى عن أبي هريرة  $\tau$  أن رسول الله  $\rho$  قال: (لا يستر عبد عبدًا في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة)<sup>(1)</sup>، وفي رواية عن مسلم: (من ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة)<sup>(2)</sup>.

### ووجه الدلالة في هذا الحديث الشريف على المطلوب:

أن النبي  $\rho$  قد بشر من يستر على الناس في الدنيا بأن يستر الله عليه يوم القيامة، ومن يستر مسلمًا ستره الله في دنياه وآخرته، والبشرى تغيد مشروعية المبرر به وهو الستر على الناس، بفعل كل ما يستر عليهم، ومنه رتق غشاء بكارة الفتاة، فإن في هذا سترًا عليها، والستر مطلوب شرعًا وفقًا لما يستفاد من دلالة الحديث الشريف.

2. وبما روى عن يحيى بن سعيد قال: سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن ابن هزال عن أبيه أنه ذكر شيئًا من أمر ماعز للنبي  $\rho$  وعبر له عن سروره بأنه هو الذي شجعه على الإقرار بجريمته حتى أقيم عليه الحد، فقال له النبي  $\rho$ : (لو سترته بثوبك لكان خيرًا لك)<sup>(3)</sup>.

### ووجه الدلالة في هذا الحديث الشريف على المطلوب:

أن النبي  $\rho$  قد وبخ أبا هزال عن تحريضه لماعز بأن يعترف بالزنا مما أدى إلى شيوع أمره وبين له أنه لم يفعل بذلك التحريض ما هو مطلوب شرعًا؛ لأن المطلوب شرعًا هو الستر حتى لا تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، وذلك تحقيقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية الداعية إلى الستر على عباد الله، وأن من ارتكب جريمة في الظلام يجب أن يستر ولا يفضح أمره تحقيقًا لهذا المقصد الإسلامي الأسمى<sup>(4)</sup>.

وإذا كان الستر مطلوبًا على من تورطت في الإثم وغرقت في الفحش فإنه يكون مطلوبًا لمن زال غشاء بكارتهن بسبب لا يعد معصية من باب أولى، ولأن الستر عليهن يحميهن من مؤاخذات ظالمة لا تحمد عقباها من فثل الزواج، وهدم الأسرة في بداية تكوينها، وانتشار الأقاويل والشائعات التي غالبًا ما

(1) رواه مسلم بشرح النووي - 16ج - 143 - المطبعة المصرية ومكتبتها.

(2) النووي - رياض الصالحين - ص136.

(3) رواه الإمام مالك في الموطأ - السابق - ص223.

(4) محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة - ص131، طبعة دار الفكر العربي، د. محمد نعيم ياسين - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة - مرجع

سابق - ص229، 246.

تكون سبباً في قتل الفتاة، وجلب العار لأهلها وذويها على نحو يورثهم كثيراً من الأمراض النفسية، مع أن الفتاة قد تكون بريئة من كل تلك التهم، وأن بكارتها قد زالت بسبب لا يمت إلى سوء الأخلاق بصلة<sup>(1)</sup>.

### مناقشة الاستدلال بتلك الأحاديث:

وقد ناقش القائلون بعدم جواز جراحة الرتق العذرى وجوه الاستدلال بتلك الأحاديث الداعية إلى الستر فقالوا:

أ. إن الستر الذى نذبت إليه الشريعة الإسلامية هو الذى يحقق مصلحة معتبرة ورتق غشاء البكارة ليس من هذا القبيل؛ لأنه يفتح باب الزنا ويؤدى إلى كشف العورة<sup>(2)</sup>.

### رد هذه المناقشة:

ما أورده المانعون على وجوه الدلالة من الأحاديث الداعية إلى الستر لا يرقى للتقريب فيه؛ لأن تلك الجراحة لن تكون - كما زعموا - فتحاً لباب شر، ولا ذريعة إلى الزنا، وكشف العورة إنما يحرم لغير ضرورة، فإذا وجدت ضرورة يجوز كشفها لما هو معلوم أن الضرورات تبيح المحظورات، والعمليات الجراحية المشروعة من هذا القبيل ومنها تلك الجراحة فيجوز كشف العورة لها.

وحيث استبان ذلك تبقى مصلحة الستر قائمة بلا منازع فيتعين المحافظة عليها بفعل ما يؤدي لذلك وهو جراحة الرتق العذرى<sup>(3)</sup>.

ب. إن من زالت بكارتها لو علمت أن بمقدورها التخلص من آثار جريمتها بإصلاح ما أفسدته تلك الجريمة تناقص إحساسها بمخاطرها، وشجعها على اقتحام المعاصى وهذا يتنافى مع مبادئ الشريعة الداعية إلى سد منافذ الجريمة، وغلق جميع الأبواب الموصلة إليها<sup>(4)</sup>.

### رد هذه المناقشة:

قد يكون عكس ما ذكره المانعون فى تلك المناقشة هو الصحيح؛ لأن من تريد الاستمرار فى الجريمة لا يعينها إصلاح غشاء البكارة ولا تفكر فيه، ومن ثم يكون حرصها على إجراء تلك الجراحة دليلاً مؤكداً على أنها تريد الاستقامة والتوبة، فيتعين الأخذ بيدها على هذا الطريق، ولا يجوز أن يوصد باب التوبة أمامها، والأصل أن يتم تقرير الأحكام من منطلق إحسان الظن بالناس، وليس من جهة سوء الظن بهم، وهذا الأصل يرجح فيمن تحرص على إجراء تلك الجراحة جانب الاستقامة والإقلاع، وليس اقتحام المعاصى كما يقولون.

### ثالثاً: من آثار الصحابة:

(1) فى هذا المعنى: د. محمود الزينى - السابق - ص131، د. محمد نعيم ياسين - أبحاث فقهية فى قضايا طبية معاصرة - مرجع سابق - ص229، 246.

(2) د. محمد الشنقيطى - أحكام الجراحة الطبية - ص407.

(3) فى هذا المعنى: د. محمد نعيم ياسين - السابق - ص243، د. محمود الزينى - السابق - ص148.

(4) د. محمد نعيم ياسين - السابق - ص236، د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص224.

لقد دلت آثار الصحابة على أنه يجب الستر على من وقعت في المعصية من البنات، وأنه لا يجوز الإخبار عند زوجها بما سبق أن وقع منها من انحراف؛ بل وصل أمر المنع إلى حد العقاب تعزيراً لمن يفشى سر انحراف فتاة لمن يتقدم للزواج منها، ومن هذه الآثار:

1. ما رواه الشعبي قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب  $\tau$  فقال: يا أمير المؤمنين: كنت قد وأدت امرأة لي في الجاهلية وأدركتها قبل أن تموت فاستخرجتها، ثم إنها أدركت الإسلام معنا، فحسن إسلامها، لكنها أصابت حدًا من حدود الإسلام، فلم نفاجأ إلا وقد أخذت سكينًا تريد أن تدبح نفسها، فاستنقذناها بعد أن جرحت نفسها فداويتها حتى برأ كَلْمُهَا، فأقبلت إقبالاً حسناً، وأن رجلاً يخطبها مني، فأذكر له ما كان منها؟، فقال عمر: هاه؛ لئن فعلت لأعاقبك عقوبة يتحدث بها أهل الأمصار، أنكحها نكاح العفيفة المسلمة<sup>(1)</sup>.

### ووجه الدلالة في هذا الأثر على الجواز:

أنه قد دلّ على وجوب الستر على الفتاة التي سبق انحرافها قبل الزواج؛ بل وتوعد عمر بن الخطاب ولي أمرها إن فعل ذلك بالعقاب الشديد، ولم يقل له: إن ذلك الإفشاء أو الإخبار سوف يمنع الغش، أو أنه من حقوق الخاطب؛ بل قال له: أنكحها نكاح العفيفة المسلمة، والعفيفة: هي ذات البكارة، ومن ثم يكون رتق غشاء البكارة لمن انحرفت أمراً مطلوباً بهذا الأثر الصحيح.

وحيث استبان ذلك تبقى مصلحة الستر قائمة بلا منازع فيتعين المحافظة عليها بفعل ما يؤدي لذلك وهو جراحة الرتق العذرى<sup>(2)</sup>.

2. وما روى عن طارق بن شهاب أن رجلاً خطب من رجل ابنته، وكانت قد أحدثت زنا، ف جاء إلى عمر وذكر له ذلك، فقال عمر: ماذا ترى فيها؟، قال: ما أرى إلا خيراً، قال: فزوجها ولا تخبر.. وفي رواية أخرى أن جارته فجرت وأقيم عليها الحد، ثم تابت وحسنت توبتها وحالتها، فكانت تخطب من عمها، فيكره أن يزوجه حتى يخبر ما كان من أمرها، وجعل يكره أن يفشى ذلك عليها، فذكر ذلك لعمر، فقال: زوجها كما تزوجوا صالحى فتياتكم<sup>(3)</sup>.

### ووجه الدلالة في هذا الأثر على المطلوب:

أنه قد دل على أن الفتاة التي سبق وقع الزنا منها يجب الستر عليها، وأن من حقها أن تزوج كما يزوج الناس الصالحات من بناتهم، ولا يجوز هتك سترها بذكر ماضيها المعيب أمام من يتقدم للزواج منها، وأن من يفعل غير ذلك يكون مخالفاً لمنهج الشارع الحكيم في الستر على البنات.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني - ج6 - ص246 وما بعدها - الطبعة الأولى سنة 1972م -.

(2) في هذا المعنى: د. محمد نعيم ياسين - السابق - ص243، د. محمود الزيني - السابق - ص148.

(3) مصنف عبد الرزاق - السابق - والسنن الكبرى للبيهقي - ج7 - ص155 - طبعة دار المعرفة ببغداد.

وقد جاء وجوب الستر عامًا يشمل كل وسيلة تؤدي إليه، ولاشك أن رتق غشاء البكارة من أهم وسائل الستر على الفتاة التي سبق انحرافها، والتي لم يسبق لها الانحراف فيتعين المصير إليه، ويكون الطبيب الذي يجريه مأجورًا لا مأزورًا.

3. وما رواه الإمام مالك في الموطأ عن أبي الزبير المكي أن رجلاً خطب من رجل أخته، فذكر له أنها كانت قد أحدثت زنا من قبل، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب  $\text{ؓ}$  فضربه أو كاد أن يضربه، ثم قال: مالك وللخبر؟ قال وهب: وأخبرني عمرو بن الحارث بهذا الخبر عن أبي الزبير، وفيه أن عمر قال له: أنكح واسكت(1).

### ووجه الدلالة في هذا الأثر على المطلوب:

أن عمر بن الخطاب قد نهى ولى أمر الفتاة أن يخبر الخاطب عن ماضيها الذي ارتكبت فيه الزنا، ولو كان الإفشاء واجبًا لما أمره بذلك؛ بل إنه قد نهاه عن الإفشاء بأسلوب مقترن بالعقاب التعزيري الدال على حرمة هذا الفعل، وهذا يفيد أن الستر واجب بكل ما يوصل إليه، ومنه عملية إصلاح غشاء البكارة.

كما تدل هذه الآثار على أن سبق الزنا من المرأة لا يعتبر عيبًا من العيوب التي يجب على الولي أن يخبر بها، ولو أن عمر كان يرى أن الزنا عيب في الفتاة يعطى زوجها الحق في ردها لما اتخذ ذلك الموقف من الأولياء، ولشجعهم على تصرفهم بالإخبار عما علموا لما في إخفائه من تضييع الحقوق على الأزواج(2).

### مناقشة الاستدلال بتلك الآثار ورد تلك المناقشة:

وقد تناقش تلك الآثار بأن النظر لغشاء البكارة لم يكن كعهده في أيامنا؛ لأن المسلمين في عهدود الصلاح لم يكن عندهم مثل تلك الأعراف والعادات التي نشأت فيما بعد في بعض المجتمعات حول أهمية البكارة وسفح دمها ليلة الدخول، ولو أن تلك العادات كانت موجودة في عهد عمر، أو أنه لو كان يعلم من ردود الفعل عند الزوج وأهله وعشيرته مثلما يقع اليوم في بعض البلاد، لما اتخذ ذلك الموقف، وأما أمر الآباء والأعمام والأخوة بالإحجام عن الإخبار عما أحدثته بناتهم وأخواتهم من الزنا، فإنه -لاشك- يعلم أن الزنا مظنة قوية لذهاب البكارة، وأن الزواج مظنة قوية لاكتشاف ذلك، ومع هذا كان يأمره بالستر وعدم الإخبار لما يعلمه من أن موازين الناس يجب أن تكون تبعًا لميزان الشرع، وأن الشرع لا يعتبر زوال البكارة دليلًا ولا قرينة على الزنا ولا سببًا موجبًا لفسخ عقد الزواج(3).

### رابعًا: ومن الإجماع:

(1) المحلى لابن حزم - ج10 - ص28 - مكتبة دار التراث.

(2) د. محمد نعيم ياسين - عملية الرتق العذري في ميزان المقاصد الشرعية - السابق - ص110.

(3) المرجع نفسه - هامش 2.

لقد انعقد إجماع الصحابة على أن سبق الزنا من المرأة لا يمنع من زواجها؛ بل إن حملها من الزنا لا يمنع ذلك الزواج، وقد حكى هذا الإجماع الإمام ابن حزم قى المحلى فقال: "فهذا عمر يبيح للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة- رضى الله عنهم- ولا يعرف له مخالف منهم، مع أنهم يعتبرون مثل ما قضى به من عظام الأمور لو ظفروا به"، فكان ذلك إجماعاً منهم على هذا الحكم<sup>(1)</sup>.

وإذا كان الإجماع قد انعقد على صحة زواج الحامل ممن زنى بها بشرط ألا يجامعها حتى تضع حملها، فيكون زواج من سبق زناها بدون حمل صحيحاً من باب أولى، وحيث كان ذلك كذلك يكون المانع من إجراء جراحة الرتق العزرى- عند من يرون منعها- قد زال، فيكون إجراؤها صحيحاً بناءً على ذلك.

### خامساً: ومن المعقول:

وقد استدل القائلون بالجواز على ما ذهبوا إليه بالمعقول فقالوا:

1. إن قيام الطبيب بتلك الجراحة يساعد على ترسيخ مبدأ حسن الظن بالناس، ويغلق أبواباً من الشر لو ظلت مفتوحة لأدت إلى سوء الظن والخوض فيما حرمه الله- تعالى-؛ فإن الفتاة التى فتق غشاء عذريتها لو ظلت على ما هى عليه، فإن أقوال الناس سوف تحكم عليها بالفحش وتسد أمامها أبواب الإصلاح الاجتماعى، وربما دفعها ذلك إلى التفكير فى الحرام والاندفاع نحوه، وذلك بعكس ما لو تم إجراء تلك الجراحة فإنه سوف ينأى بها عن كل تلك العثرات<sup>(2)</sup>.

ولا ينال من ذلك ما قد يقال من أن غلق باب سوء الظن بالمؤمنين والمؤمنات إنما يكون بالإخبار عن حقيقة الواقع كما حدث دون تزوير له، والصدق قبل الزواج، فإن رضى الزوج على ذلك كان رضاه عن بصيرة، وإن انصرف عنها عوضها الله خيراً منه، أما لو ارتبط بها عن تعمية لحالتها، فإنه لو علم بعد الزواج قد يخبر بذلك فيشيع الإفك عنها ظلماً، وقد يؤدي ذلك إلى تهديد كيان الأسرة وهدم مستقبلها<sup>(3)</sup>.

فإن ذلك القول لو حدث، فإنه سوف يدفع الزوج إلى سوء الظن بها، ولن يصدق فى ظل ثقافة الفضول وسوء الظن بالناس أن يصدق بأن ما تم قد حدث دون ذنب منها، وسيؤدى ذلك إلى التعجيل بهدم مستقبلها، ولو أنها أخبرته بما حدث تكون قد خالفت هدى الشارع الحكيم فى الستر على نفسها، وإنه لمن الحماقه أن تخبر الفتاة عن أمر يغلب على الظن معه أن يؤدي إلى هدم مستقبلها، فإن الشارع لا يطلب منها أن تخبر عن ماضيها إذا كان لها ماض سيئ، فما بالناس بهذا الماضى الذى لم تقترف سوءاً فيه إذ حدث الفتق دون ذنب منها؟، وعليه لا يكون لمثل هذا القول قيمة أو معنى.

(1) المحلى لابن حزم- السابق- ص28.

(2) فى هذا المعنى: د. محمد نعيم ياسين- أبحاث فقهية- السابق- ص230، د. محمود الزينى- السابق- ص146.

(3) د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون- السابق- ص226.

2. إن رقق غشاء البكارة يجعل المرأة في وضع تتساوى فيه مع الرجل بعد ارتكاب الفاحشة وهي لن تتجاوز به مقدار ما يكون عليه بعد اقترافه جريمة الفحش، فالرجل بعد تلك الجريمة لا يظهر عليه من العلامات التي يطارد بها اجتماعيًا ونفسيًا وأخلاقيًا، أما هي فإن تمزيق الغشاء عند الجماع يترك علامة على ذلك الفحش لا يمكن محوها إلا بتلك الجراحة، وهي إذا أجريت لن يزيد وضع المرأة به عن المساواة مع الرجل في أصل الحلقة البدنية لكل منهما، والمساواة في المركز الحقوقي مقصد شرعي يجوز المصير إليه ما أمكن<sup>(1)</sup>.

ولأن إجراء تلك الجراحة لن يحو أدلة إثبات الجريمة- لو كانت قد حدثت- في جانب أى منهما لأن لهذا الإثبات أدوات شرعية محدودة تسرى على كل منهما، ولن تؤثر فيها أن تصلح المرأة غشاء بكارتها، فإنها إذا فعلت ذلك لن تستطيع أن تمحو به أدلة الإثبات لو كانت قد ارتكبت جريمة، ولأن فتق غشاء البكارة ليس- بذاته- مما يصلح دليلاً لإثباتها؛ لأنه قد يحدث نتيجة لسبب لا يسئ إلى الأخلاق، ولا يمت لتلك الإساءة بصلة، ومن ثم تخلص المساواة بين الرجل والمرأة- في ذلك الأمر- من الآثار التي تنال منها<sup>(2)</sup>، وهذا يؤكد مبدأ الأخذ بها، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن قرينة فتق غشاء البكارة لا تصلح وحدها لإثبات الزنا ما لم يصاحبها اعتراف أو إقرار<sup>(3)</sup>.

كما لا ينال من ذلك ما قيل من أن المساواة لا تكون فيما فطر الله كل واحد منهما عليه؛ لأن للمرأة تكوينها بدنيًا يختلف عن تكوين الرجل، والمساواة الحقيقية بينهما إنما تكون في الحقوق والواجبات، وهذا قائم لا يعترضه تغيير، لكن يبقى مع تغيير التكوين البدني شيء آخر يرجع إلى الأثر المترتب على فعل الفاحشة فهو في جانب الرجل لا يؤدي إلى اختلاط الأنساب، بخلاف المرأة، فإن محلها يؤدي إلى اختلاط الأنساب، ولهذا يتعين حفظه مما يؤدي إلى ذلك ومنه إصلاح الفتق العذري<sup>(4)</sup>.

فإن ذلك القول مردود بأن المساواة في العودة إلى أصل التكوين لكل منهما، وهذا لا يتأتى إلا بإصلاح الفتق العذري، وهذا لا يخل باختصاص كل منهما بتكوين بدني يختلف عن التكوين البدني للآخر، وما يقال من أن انحراف المرأة يؤدي إلى اختلاط الأنساب فيه تجاوز للحقيقة، فإن البكارة والثوبية لا صلة لهما باختلاط الأنساب؛ لأن للنسب وسائل للإثبات لا يؤثر فيها بكارة أو ثوبية، وفعل المرأة كما يؤدي لاختلاط الأنساب، فإن فعل الرجل قد يكون أكثر منه خطرًا في ذلك؛ لأنه قد ينكر ولده ويرمى نسبه على غيره؛ بل إن إنكار النسب منه أخطر من اختلاطه؛ لأن فعل الوقاع يحدث خلف الأبواب المغلقة، ولا يعلم بحدوث العلوق منه سوى الله، ومن حدث منه العلوق، وهذا الاختلاط لا يحدث من قبل المرأة، فإن النسب ثابت لها عيانًا، حيث يشهد نزول الولد منها كل من يحضر الولادة، ولهذا الاختلاف

(1) د. محمد نعيم ياسين- رقق غشاء البكارة- السابق- ص 87.

(2) الطرابلسي- معين الحكام- ص 399، الطبعة الثانية سنة 1973، عبد القادر عودة- التشريع الجنائي الإسلامي- ج 2- ص 441- طبعة نادى القضاة سنة 1984م، تبصرة الحكام في أصول الأفضية والأحكام- ج 2- ص 295- مطبوع بهامش فتح العلى المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك- طبعة الحلبي الأخيرة سنة 1958م، وراجع في هذا المعنى د. محمد نعيم ياسين- السابق- ص 87.

(3) د. محمد نعيم ياسين- المرجع نفسه- ص 87، وما بعدها، و ص 103.

(4) د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون- السابق- ص 228.

خص الشارع الأب بالذكر في قوله- تعالى-: **چَکْ چَکْ چَکْ چَکْ**<sup>(1)</sup>؛ لأن إنكار النسب من الأب أقوى في الأثر من المرأة، حيث لا يشهد أحد فعل الوقاع الذي حدث منه العلوق حتى يقطع بأن هذا الولد ابن لهذا الأب، بخلاف المرأة، وقد جرت قواعد الإثبات في النسب على مراعاة ذلك، ووضعت له أسباباً لا تركز على عين العلوق من الرجل وجعلت قيام العلاقة الزوجية سبباً له إذا جاء في مدة الحمل، أو أقر به الأب مع توافر شروط صحة الإقرار أو غير ذلك من الأسباب التي يثبت بها النسب.

3. إن إجراء جراحة الرتق العذرى سوف يشجع الفتاة التي تم إجراء الجراحة لها على التوبة، ويدفعها إلى العفاف- لو كان سبب فتنه راجعاً إلى سوء سلوكها-، وسوف يثبتها على هذا الطريق المستقيم الذي كانت عليه قبل أن يتمزق غشاء بكارتها.

ولو أن الطبيب قد غلَّ يده عن إجراء تلك الجراحة، فإنه سوف يمنع هذا الخير، بل سيؤدى بها إلى أن تستمر في طريق الغواية، طالما أن أصحاب القلوب الرحيمة قد حكموا عليها بأن تظل سائرة فيه، وبعد أن أوصدوا أمامها باب التوبة والاستقامة وأحكموا فيه الرتاج<sup>(2)</sup>.

ولا يستقيم ما ذكره البعض من أن في ذلك فتحاً لباب الفساد- كما سبق وأن ردد المانعون ذلك كثيراً- وأن درء المفساد مقدم على جلب المصالح<sup>(3)</sup>، فإن الاستدلال بتلك القاعدة- لو صح- لكان دليلاً على جواز إجراء تلك الجراحة لا على منعها، فإن من أكبر المفساد أن يتم دفع الفتاة إلى طريق السوء أو تثبيتها عليه وإغلاق باب التوبة والاستقامة أمامها، واتخاذ كافة الوسائل لفضحها وهتك سترها، إن ذلك الرأى المبني على الانتقام والتشفى هو المفسدة التي يتعين منعها، وليس العكس فإنه لا يعبر إلا عن مفسد موهومة لا قيمة لها، ولا يوجد ما يصدقها على أرض الواقع، ولو وجدت لكانت تافهة بجانب المصالح المحققة التي تعود على الفتاة وعلى أهلها، وعلى المجتمع من جهة قطع دابر الشرور ونشر الفحش فيه.

كما لا يستقيم ما يقال من أن احتمال رجوعها إلى الفحش بعد إجراء تلك الجراحة أمر وارد، فإن مثل هذا القول مرده إلى سوء الظن بالفتاة، مع أن فضل الله لا حرج عليه، ولا يجوز أن يكون سوء الظن حكماً في الموضوع؛ لأنه محرم، والحرام لا يبنى عليه حكم، فلا يجوز الاحتجاج به.

4. إن القول بعدم جواز إجراء تلك الجراحة فيه حكم على الفتاة بأن تفضح نفسها، فإذا ما تقدم لها خاطب، أو من يريد الزواج بها يجب عليها- وفقاً لأصحاب هذا الرأى- أن تجلس أمامه على كرسى الاعتراف وتحكى له عن خصوصيات حياتها الماضية، وإلا كانت غاشة له ومخالفة لما شرعه الله، إن الله- تعالى- قد حرم على الإنسان أن يفضح نفسه، كما حرم على المجتمع أن يفضح من ارتكب الفحش فيه حتى لا تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، وأصحاب هذا الرأى يريدون من الفتاة أن تخالف ذلك الأصل

(1) سورة الأحزاب، الآية: 5.

(2) فى هذا المعنى: د. محمد نعيم ياسين- أبحاث فقهية- السابق- ص334 وما بعدها، د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون- السابق- ص230.

(3) د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون- السابق-، د. عز الدين التميمي- غشاء البكارة من منظور إسلامي- السابق- ص571 وما بعدها، د.

محمد الشنقيطى- السابق- ص408.

الإسلامى الأبلج، وهو تشدد يدل على عدم التجرد فى استخلاص الحكم الصحيح، والوقوف منذ أول لحظة ضد المصلحة الشرعية المعتبرة للفتاة لمجرد أنها قد أخطأت مع أن الله يغفر الذنوب جميعاً، ولكنهم لا يريدون أن يغفروا لها؛ بل ويريدون أن يلحقوا تلك التى زالت بكارتها قضاءً وقدرًا أو بأسباب لا تسمى إلى الأخلاق، بمن زالت بكارتها بالانحراف، وإلا كانت غاشة لمن يريد أن يتقدم للزواج منها، وأشهد الله أنهم لما يصادفوا شيئاً من الصواب فيما قالوه، وهو يعبر عن رأيهم الشخصى أكثر من بيانه لحكم الله فى المسألة.

### موقف القانون الوضعى من إجراء جراحة الرتق العذرى:

لا يوجد فى القانون الوضعى ما يجعل جراحة الرتق العذرى عملاً مؤثماً، وكما هو معلوم فإن افتقاد النص فى مجال التحريم والعقاب يدل على إباحة الفعل، إعمالاً لمبدأ المشروعية، الذى يقضى بأنه لا جريمة إلا بنص، ولا عقوبة إلا بقانون، ومن المعلوم أن التجريم لا يجوز فيه القياس، كما لا يجوز استجلاؤه من نصوص غير تلك التى تقرره تحديداً، ولهذا أخطأ من قام بتخريج أحكام تلك الجراحة على نصوص القانون المدنى المنظمة للتدليس كعييب من عيوب الإرادة<sup>(1)</sup>، ثم راح يبين أحكامه ويعزى ما بينه من تلك الأحكام إلى مصادرها.

ووجه الخطأ فى هذا الأمر أن التدليس يرد فى مجال التعاقد على الأشياء؛ ولذلك كان تقرير إبطال العقد بسبب عيب التدليس فيها أمراً يمكن إدراكه وتصحيح الآثار التى نجمت عن التدليس.

أما فى عقد النكاح، فإن محله يكمن فى مواطن العفة من حياة الإنسان، وأخص ما فى تلك الحياة من جوانب، ولهذا فإن عيوب الإرادة فيه لا تمنع من ترتيب آثاره عليه ومنها المهر والنفقة والنسب وغير ذلك من الآثار؛ ولأن الشارع قد رسم له طريقاً محدداً لإنهائه، إما بالطلاق من الزوج، أو بالتطليق عليه بناء على طلب الزوجة وادعائها وقوع الإضرار عليها من زوجها، وإما بالخلع.

لهذا؛ ونظرًا لأن للخلاص من عقد النكاح طريقاً محدداً بتقدير الشارع لم تعد ثمة حاجة إلى تقرير إنهائه بسبب عيوب الإرادة، طالما أن للزوج حق إنهائه إذا أراد.

وعلاقة الزوج بزوجه مبناها على المودة التى قد تجعل الزوج يرتبط بعلاقة عاطفية مع من ارتبط بها، ولا يؤثر فيها ما قد يبديه أمام الناس من امتعاض بسبب ما فوجئ به بعد العقد من أن بكاره زوجته ليست موجودة، ولو تمت مجاراته فيما يبديه أمام الناس ظاهراً بحكم الأعراف الجارية والثقافات الزائفة، فإن ذلك ربما يصدمه فى عاطفته المتعلقة بتلك الزوجة؛ ولهذا كان من الأرفق به أن يترك له تقدير أمر التخلص منها، ولا طريق إلى هذا إلا إذا كان الطلاق هو المعتمد فى مجال فض تلك الرابطة.

(1) د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - السابق - ص 241 وما بعدها.



وإذا كان التدليس مذمومًا في مجال التعاقد على الأشياء، فإنه لن يكون كذلك في مجال الزواج، وذلك بدليل ما هو معلوم من وجوب الستر على ذوات الماضي المعيب، وما أثر عن عمر بن الخطاب ت بشأن من سبق منهن الانحراف، حيث نهى عن إفشاء أسرارهن، وتوعد من يفعلون ذلك بالعقاب التعزيري الملائم؛ ولهذا كان إجراء أحكام التدليس على تلك الجراحة أمرًا لا أساس له من الصحة.

كما أنه ليس من الصواب أن تطبق على هذه العمليات أحكام الجراحات التجميلية<sup>(1)</sup>؛ لأنها أكبر من تلك العمليات، وأشد تأثيرًا على حياة الفتاة منها، وإذا كانت عمليات التجميل تتعلق بأمر كمالى، فإن تلك العملية تتعلق بأمر ضرورى يتصل بالتوازن النفسى والعقلى، ويرتبط بالطمأنينة التى يجب أن تستشعرها الفتاة عندما تفكر فى مستقبلها، فإن الإنسان الذى لا يشعر بطمأنينة على مستقبله، أو يراه مظلمًا معتمًا يصيبه من الكدر النفسى أكثر مما يصيب المريض بأخطر الأمراض؛ بل قد يدفع الفتاة للانتحار، ولهذا يكون إجراء الجراحة فى الحالات التى تستوجب إجراءها أمرًا ضروريًا وملحًا.

وأمر المشروعية فى إجراءاتها أوضح من أن يستدل عليه، ويكفى فى الدلالة عليها أنه لا يوجد ما يحظرها أو يقرر عقابًا على فعلها، وطالما أن هذا النص لا يوجد، فإن إجراءها يكون عملاً قانونيًا مشروعًا.

ولا يسوغ - كذلك - ما ذكره أحد الباحثين من أن عدم وجود النص الذى يسبغ وصف الجريمة على تلك الجراحة، يمكن تلافيه بالنصوص التى تجرم المساس بجسم الإنسان دون غاية تبرره وهى شفاء المريض من مرض أو علة جسمانية، وتعاقب عليه وليس من تلك الغاية جراحة إصلاح غشاء البكارة - ولهذا يتعين عقاب من يقوم بها وفقا للنصوص التى تجرم المساس بالسلامة البدنية، وهتك العرض، وخذش الحياء، والجرح العمدى وهتك العرض<sup>(2)</sup>.

فقد بنى هذا الرأى على تصور خاطئ لحكم تلك الجراحة من الناحية الشرعية، وتأسس على دراسة متسرعة اتسمت بالشطط والتسرع فى الحكم على أمر دون بحث جوانبه المختلفة بحياد وموضوعية، وفى ظل انفعال جامع بالمشاعر الشعبية للعوام تجاه عملية إصلاح غشاء العذرية واستسلامه لها، وهو فى نفس الوقت يجسد قسوة فائقة فى التعامل مع الناس والتسرع فى الحكم عليهم بالقتل الأدبى والفضيحة العلنية، بالمخالفة لمبادئ التشريع الإسلامى، وللقيم الاجتماعية التى تدعو إلى الرفق بأصحاب الأعدار والستر عليهم والأخذ بيدهم إلى طريق السلامة والاستقامة، وحفظ المجتمع من نشر الفحش وشيوع السوء فيه، وليس من الصواب أن يجنح بحث علمى يفترض فيه التجرد والاعتدال إلى مثل تلك النتيجة القاسية دون أسباب تبررها، أو مقومات تؤيدها، ولهذا لا يصح أن يعتمد عليه فى بيان حكم المسألة لاسيما وأن صاحبه قد جعل من تجريم الجراحة عملاً إجراميًا يعادل إثم ما فى تلك القائمة الطويلة من الجرائم التى ذكرها؛ بل اعتبر تجريمها - الذى لا يوجد نص عليه - تطبيقًا لنص المادة

(1) د. محمود الزينى - السابق - ص 221.

(2) د. عبد القادر الحسينى محفوظ - المسؤولية الجنائية للطبيب عن عمليات الرق العذرى - دراسة تحليلية - ص 138 وما بعدها - دار النهضة العربية.

الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وأن هذا الفعل الجامح - فى نظره- يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والأعراف والتقاليد العربية، وأبسط القواعد الأخلاقية؛ كما زعم فى خاتمة بحثه الذى انطوى على تلك النقائص المجافية للعرف العلمى الصحيح، ولأصول البحث العلمى المستقيم<sup>(1)</sup>.. ومن ثم كان ما انتهى إليه أهون من أن يرد عليه.

ولأن ما ورد من تلك الأقوال لم يقيم على سند صحيح، أو دليل مقنع، وقد بنى على أساس ما فهمه أن تلك الجراحة غير جائزة، وذلك بالمخالفة للنظر الفقهى السليم والدليل الشرعى القويم، فإنه يكون خاطئاً، ومردوداً، ويتعين الالتفات عنه، وعدم الاهتمام به، ويكون الصواب فى الموضوع: أن إجراء تلك الجراحة لا شبهة فيه من الجانبين الشرعى والقانونى.

### خلاصة تلك الدراسة:

ولهذا نخلص من تلك الدراسة إلى أن عملية إجراء الرتق العذرى لا يوجد ما يدل على عدم مشروعيتها فى الفقه الإسلامى المقارن سواء أكان فتق الغشاء بسبب غير أخلاقى أو بسبب أخلاقى تعذر الفتاة بسببه، حيث يجوز إجراء تلك الجراحة فى جميع الحالات؛ كما أنه لا يوجد فى نصوص القانون ما يدل على أنها ممنوعة، أو أن القيام بها يمثل عملاً مؤثماً يعاقب عليه القانون، وعليه تكون تلك الجراحة مباحة شرعاً وقانوناً.

هذا وبالله التوفيق،،،

أ. د. عبد الله مبروك النجار  
عضو مجمع البحوث الإسلامية

(1) د. عبد القادر الحسينى محفوظ- السابق- ص 140.

### فهرس المراجع بحسب ترتيب ورودها في البحث

التبعة وتاريخها	المراجع	مسلسل
		1. القرآن الكريم
طبعة هجر، وطبعة الرياض	المغنى لابن قدامة المقدسى	2.
طبعة الحلبي	شرح منهاج الطالبين للنووي	3.
طبعة دار الفكر، وطبعة الحلبي	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير	4.
طبعة الرياض	كشاف القناع للبهوتي	5.
الطبعة الثانية سنة 1973م	معين الحكام للطرابلسي	6.
الطبعة الثالثة 1985م	حاشية ابن قاسم على الروض المربع شرح زاد المستنقع	7.
طبعة دار الثقافة ودار إحياء التراث العربي	حاشية ابن عابدين على الدر المختار	8.
الطبعة الثالثة	المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية	9.
طبعة وزارة التربية والتعليم	المعجم الوجيز مجمع اللغة العربية	10.
طبعة المكتبة الإسلامية	نهاية المحتاج - للرملي	11.
طبعة جريدة صوت الأهر	التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ للشيخ منصور على ناصف	12.

13. صحيح مسلم طبعة الحلبي
14. قليوبي وعميرة على شرح المنهاج طبعة الحلبي
15. شرح الخرشي على مختصر خليل طبعة دار صادر بيروت
16. محمد نعيم ياسين - عملية الرشق العذري في ميزان المقاصد الشرعية مجلة الحقوق - جامعة الكويت - العدد العاشر - أبريل 1988م
17. محمد نعيم ياسين - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة طبعة دار النفائس 1999م
18. د. محمود الزيني - مسئولية الأطباء مؤسسة الثقافة الجامعية
19. د. إبراهيم رفعت الجمال وآخرون - قضايا طبية معاصرة، دراسة فقهية مقارنة الطبعة الأولى
20. الأشباه والنظائر لابن نجيم طبعة المكتبة التوفيقية
21. القواعد الفقهية للدكتور: على أحمد الندوي طبعة دار القلم بدمشق
22. إرواء الغليل للألباني طبعة المكتب الإسلامي
23. رياض الصالحين للنووي طبعة المكتب الإسلامي
24. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام طبعة دار الجيل
25. نيل الأوطار للشوكاني طبعة الحلبي
26. الجامع لحكام القرآن للقرطبي طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب
27. د. عبد الحميد المنشاوي - الطب الشرعي دار الفكر الجامعي
28. د. هشام فرج - الجريمة الجنسية الطبعة الأولى إبريل 2005م
29. د. عز الدين التميمي - رثق غشاء البكارة من منظور إسلامي سلسلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عام 1987م

30. الشيخ: محمد مختار السلامي- الطبيب بين الإعلان  
والكتمان 1987م  
سلسلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عام
31. الموطأ للإمام مالك  
الطبعة السادسة - المجلس الأعلى للشؤون  
الإسلامية
32. د. محمد الشنقيطي- أحكام الجراحة الطبية والآثار  
المرتبة عليها  
مكتبة الصديق بالطائف
33. الموسوعة الفقهية الكويتية  
طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت
34. شرح النووى على صحيح مسلم  
المطبعة المصرية ومكتبها
35. الشيخ: محمد أبو زهرة- الجريمة والعقوبة  
طبعة دار الفكر العربي
36. مصنف عبد الرزاق الصنعاني  
الطبعة الأولى 1972م
37. السنن الكبرى للبيهقي  
طبعة دار المعرفة ببيروت
38. المحلى لابن حزم  
طبعة دار التراث
39. عبد القادر عودة- التشريع الجنائي الإسلامي  
طبعة نادي القضاة 1984م
40. تبصرة الحكام فى أصول الأفضية والأحكام لابن  
فرحون مطبوع بهامش فتح العليّ المالك فى الفتوى على  
مذهب الإمام مالك
41. د. عبد القادر الحسينى محفوظ- المسئولية الجنائية  
للطبيب عن عمليات الرق العذرى - دراسة تحليلية  
دار النهضة العربية

## فهرس إجمالي بموضوعات البحث

الصفحة	الموضوع
2	تقديم
2	أهمية البكارة في الشرع والعرف
3	البكارة رمز للشرف والسلامة
3	صعوبة بيان حكم المسألة
3	خطة الدراسة
4	المبحث الأول: التعريف بالبكارة وأهميتها ومناط الحكم في جراحة رتقها
4	المطلب الأول: التعريف بالبكارة وأهميتها في عقد النكاح
4	الفرع الأول: التعريف بالبكارة لغة واصطلاحًا
5	الفرع الثاني: أهمية البكارة في عقد النكاح
5	(1) أن البكارة مقصودة كوصف لحال الفتاة عند النكاح
6	(2) ارتفاع مهر البكر عن مهر الثيب
7	(3) أثر البكارة في التعبير عن الرضا عند الزواج

8	المطلب الثاني: مناط الخطاب الشرعي في حكم جراحة رتق غشاء البكارة
8	موطن المساءلة في جراحة غشاء البكارة
8	حالات زوال البكارة في المرأة
8	أولاً: زوال غشاء البكارة بسبب سوء الأخلاق
9	ثانياً: زوال البكارة بسبب زواج سابق
9	ثالثاً: زوال البكارة بسبب تعذر به الفتاة
10	المبحث الثاني: آراء الفقهاء في حكم جراحة رتق غشاء البكارة
10	المطلب الأول: التعريف بجراحة الرتق العذري وبيان خصائصها
13	المطلب الثاني: تحرير محل النزاع في بيان حكم جراحة رتق غشاء البكارة
13	الفرع الأول: حالات الاتفاق في حكم جراحة رتق غشاء البكارة
13	المقصد الأول: منع إجراء الجراحة لمن زالت عذريتها بسبب سوء سلوكها
14	أدلة تحريم الجراحة في تلك الحالة
15	مناقشة أدلة التحريم في تلك الحالة
17	المقصد الثاني: جواز الجراحة في الحالات التي لا تمس الأخلاق وتعذر فيها الفتاة
18	الفرع الثاني: حالات الاختلاف في حكم إجراء جراحة الرتق العذري
19	المقصد الأول: أدلة القائلين بعدم جواز إجراء جراحة الرتق العذري ومناقشتها
19	أولاً: من السنة النبوية

الصفحة	الموضوع
21	ثانياً: من المعقول
23	ثالثاً: من قواعد الفقه الكلية
24	المقصد الثاني: أدلة القائلين بجواز إجراء جراحة إصلاح غشاء البكارة
24	أولاً: من القرآن الكريم
25	ثانياً: من السنة النبوية
27	ثالثاً: من آثار الصحابة
29	مناقشة الاستدلال بتلك الآثار، ورد تلك المناقشة
29	رابعاً: ومن الإجماع
29	خامساً: ومن المعقول
32	موقف القانون الوضعي من إجراء جراحة الرتق العذري
34	خلاصة تلك الدراسة